أزمة المياه في تعز

بين الفشل المؤسسي وحصار الحوثيين

المؤلف | نهى عبدالله

URGENT ACTION FUND
FOR FEMINIST ACTIVISM

SOUTH 24

الصورة: أطفال في مدينة تعز يبحثون عن المياه أغسطس 2025

(حقوق الصورة: لمركز سوث24 للأخبار والدراسات)

محتويات الدراسة

الملخص التنفيذي ٣

المقدمة ٤

معاناة السكان في البحث عن المياه ٦

شح المياه: أزمة منذ عقود ٨

المياه: سلاح حرب ووسيلة للتكسب ١٠

البرائل الصعبة للمياه والسوق السوداء ١٢

زراعة القات وتراعياتها على موارد المياه ١٧

تعز: جغرافيا ضد السكان ٢٠

عوامل ديموغرافية تفاقم أزمة المياه ٢٢

الآبار الإسفافية: حل موقت ٢٣

مشروع مياه طالوق: تعثر ومحاولات لتجاوز الأزمة ٢٦

مقترحات لحلول مستدامة ٣١

محطة تحلية: اقتراح مستدام ٣٢

النتائج والتوصيات ٣٦

الملخص التنفيذي

تبحث هذه الدراسة أزمة المياه المتفاقمة في مدينة تعز إحدى أكبر المدن اليمنية، باعتبار هذه الأزمة نتيجة مباشرة للحرب المستمرة في البلاد منذ 2014 ونتيجة أيضا لحصار جماعة الحوثيين والانهيار المؤسسي وسوء الإدارة. ومن خلال عمل ميداني، شمل مقابلات وشهادات وتحليل وثائق رسمية وتقارير دولية، تكشف الورقة كيف تحولت المياه إلى أداة ابتزاز سياسي وسلعة نادرة تُباع في السوق السوداء، في ظل عجز شبه كامل لمؤسسة المياه وتراجع مصادر التغذية التقليدية للآبار الجوفية. تناقش الدراسة الأثر المركب للحصار والصراع المسلح، والتوسع العشوائي في زراعة القات، وتفكك شبكة التوزيع الرسمية، إضافة إلى تعثر المشاريع الاستراتيجية كمشروع مياه "الشيخ زايد". وتخلص إلى أن أزمة المياه في تعز ليست أزمة موارد فقط، بل أزمة حوكمة، تتطلب رؤية شاملة لإصلاح القطاع تشمل الإدارة المتكاملة للموارد، مشاركة المجتمع، واعتماد حلول مستدامة طويلة الأمد.

صورة 1: مواطنون يقفون أمام إحدى البقالات في مدينة تعز بحثا عن المياه، أغسطس 2025 (مركز سوث24)

المقدمة

تكاد أزمة المياه في مدينة تعز، التي تحاصرها جماعة الحوثيين، أن تتحول إلى حالة مستدامة من العطش، لا يوقظها الشتاء ولا يبللها الصيف؛ فمنذ العام 2015، بدأت المدينة تفقد مواردها المائية الحيوية تدريجيًا، تحت وطأة الحرب والحصار، حتى غدت أزمة المياه فيها واحدة من أخطر التحديات البيئية والإنسانية التي تواجه المواطنين، وأكثرها تعقيدًا واستعصاءً على الحلول المؤقتة. ففي الوقت الذي تتوسع فيه الكثافة السكانية وتغيب دور مؤسسات الحكومة، تُسجل تعز واحدة من أعلى نسب الإجهاد المائي في البلاد، خاصة مع نضوب الأحواض الجوفية، وارتفاع كلفة الحصول على المياه إلى أرقام قياسية تهدد الأمن المائي لسكان المدينة.

تهدف هذه الدراسة البحثية الى تتبع الجذور البنيوية والراهنة لأزمة المياه المتفاقمة في مدينة تعز، من خلال تحليل السياقات السياسية والبيئية والاقتصادية التي أحاطت بتدهور البنية التحتية المائية، وتراجع إنتاجية الآبار، وتضاؤل القدرة المؤسسية على إدارة المورد المائي.

تعتمد هذه الدراسة على عمل ميداني يرتكز على مقابلات نوعية مع عدد من سكان مدينة تعز في الأحياء المتضررة، وموظفين في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، إلى جانب دراسة قرارات السلطة ذات الصلة بقطاع المياه، وتحليل تقارير دولية، وشهادات خبراء في قطاع المياه، بهدف استكشاف الأبعاد البنيوية والسياسية والاجتماعية للأزمة المائية في المدينة. كما تسعى إلى فهم ديناميات الصراع التي أحالت المياه إلى سلعة نادرة، وساهمت في تفكك شبكات التوزيع الرسمية، وازدهار السوق السوداء.

صورة 2: امرأة تحمل جالون مياه على رأسها في أحد شوارع تعز، أغسطس 2025 (مركز سوث24)

معاناة السكان في البحث عن المياه

"أشعر أننا نعيش في صحراء، لا في المدينة التي عشت فيها عمري كله". بهذه الكلمات يلخّص المواطن عبدالله محمد مأساته اليومية في البحث عن صهريج مياه لسد احتياجات أسرته، التي تعيش وضعًا صعبًا منذ أسبوعين.

بصوت متعب يقول عبدالله، الذي يسكن في حي جولة سنان: "نقضي الأيام ونحن نركض خلف شاحنات المياه (الوايتات)، وندفع مبالغ باهظة، وفي كثير من الأحيان لا نحصل على شيء. منذ أسبوعين أحاول حجز وايت (شاحنة نقل مياه)، لكن كلما تواصلت مع أحد السائقين يُخبرني أنه عاجز عن التعبئة بسبب الأزمة الخانقة".[1]

[1] مقابلة خاصة لمركز سوث24، 2025/5/25

ويضيف: "مشروع مؤسسة المياه متوقف في حي جولة سنان، لذلك نضطر لشراء المياه بأسعار باهظة، ومع الأزمة ارتفع سعر صهريج المياه سعة 6 آلاف لتر إلى أكثر من 75 ألف ريال يمني، وهو مبلغ نعجز عن توفيره. أنا معلم وراتبي لا يتجاوز 95 ألف ريال بالعملة المحلية. عندما أشتري وايت ماء بـ 75 ألف سيتبقى 20 الف، لا تكفي لتوفير احتياجات المنزل لمدة يومين".

اضطر هذا الرجل لبيع هاتف زوجته مقابل الحصول على صهريج مياه يسدّ به عطش أطفاله، في مشهد يعكس قسوة الحياة اليومية في مدينة تعز المحاصرة؛ إذ لم يعد تأمين مياه الشرب هو الهم الوحيد لهذا الأب، بل صارت تفاصيل الحياة كلها مرهونة بنجاحه في توفير غالونات مياه الشرب والاستخدام المنزلي ناهيك عن باقي متطلبات الحياة.

يوميًا، يصعد عبدالله وزوجته إلى سطح المنزل لمراجعة ما تبقى من مخزون الماء في الخزان البلاستيكي، كما لو كانا يراجعان ميزانية حياتهما بأكملها، حيث تحوّل هذا الطقس اليومي إلى عادة ثقيلة، لكنها ضرورية للبقاء، حد تعبيرهم.

تقول زوجة عبدالله: "أصبح الماء أغلى من الخبز، نخشى فقدانه كما لو كنا نعيش في منطقة نائية وليست مدينة تعز؛ فالقلق من نفاد الماء يسبق أي همّ آخر في حياتنا. نبدأ صباحنا بحساب كم تبقى من اللترات، وكم نحتاج لنكمل الأسبوع".

في أحياء مثل الروضة، الثورة، لا تختلف الحكايات كثيرًا، حيث تتبدل الوجوه، لكن تتكرر المعاناة. وأنت تمر وسط حارات وأحياء مدينة تعز ستجد طوابير الغالونات الفارغة تمتد أمام صهاريج السبيل، ومواطنون يمارسون ما يشبه الاقتصاد المائي في زمن المجاعة، يُديرون حياتهم اليومية بمنطق الحصص والتقشف، تحت ظل عطش مزمن لا يلوح في أفقه أي حل قريب.

شح المياه: أزمة منذ عقود

قبل أن تشتعل نيران الحرب مع مليشيا الحوثيين في مارس من العام 2015، لم تكن تعز مدينة غنية بالمياه، لكنها كانت على الأقل قابلة للحياة، حيث كان السكان يحصلون على حاجتهم من المياه عبر شبكة متكاملة تعتمد على أربعة حقول رئيسية تغذي المدينة بعشرات الملايين من اللترات يوميًا، وفق تقارير أممية.[2]

يقول المهندس سمير عبد الواحد، وهو مسؤول سابق في السلطة المحلية بتعز، ومدير مؤسسة مياه تعز حتى الثلث الأول من 2025، أنّ "مدينة تعز تعد من أكثر المدن التي تعاني من أزمة المياه في اليمن، لأنها تعتمد على المياه الجوفية فقط، وهو المصدر الوحيد المتاح لها. وقد عجزت المدينة منذ ثمانينات القرن الماضي عن إيجاد بدائل بسبب ندرة الموارد المائية".[3]

ويضيف: "قبل اندلاع الحرب الراهنة، كانت تعز تعتمد على تغذية المياه من 88 بئر تقريبًا، تقع في أربعة حقول رئيسية، أبرزها حقل الحوجلة والعامرة، الواقع غرب المدينة، والذي كان يحتضن 18 بئرًا تمد تعز بسبعة ملايين لتر يوميًا، وحقل آبار الحيمة وحبير شرقًا، يضخ نحو 4 إلى 5 ملايين لتر عبر 23 بئرًا. وفي الغرب أيضًا، كان حقل الضباب يساهم بتغطية جزء كبير من الحاجة عبر 9 آبار تنتج نحو أربعة ملايين لتر، أما المدينة الإسعافية، فكانت تحتوي على 38 بئرًا، منها 17 بئرًا قريبة من خطوط التماس.

تسببت حرب ميليشيا الحوثي بتوقف الحقول الرئيسية عن ضخ المياه إلى المدينة، يقول المهندس سمير، نتيجة وقوعها في خطوط التماس بين الطرفين (جماعة الحوثي وقوات الحكومة المعترف بها دوليا)؛ إذ توقف حقل الحوجلة، والعامرة، وحقل آبار الضباب إلى يومنا هذا بدون تشغيل وبدون ضخ المياه نتيجة وقوعها في خط التماس وفي أكثر المناطق احتدامًا للمعارك العسكرية.

[2] هيومن رايتس ووتش، الموت أرحم من هذه الحياة: انتهاكات الحوثيين والحكومة اليمنية للحق في المياه، 2023/11/8
https://www.hrw.org/ar/report/2023/12/08/386666

[3] مقابلة خاصة لمركز سوث24، مع المهندس سمير عبدالواحد، 2025/05/17

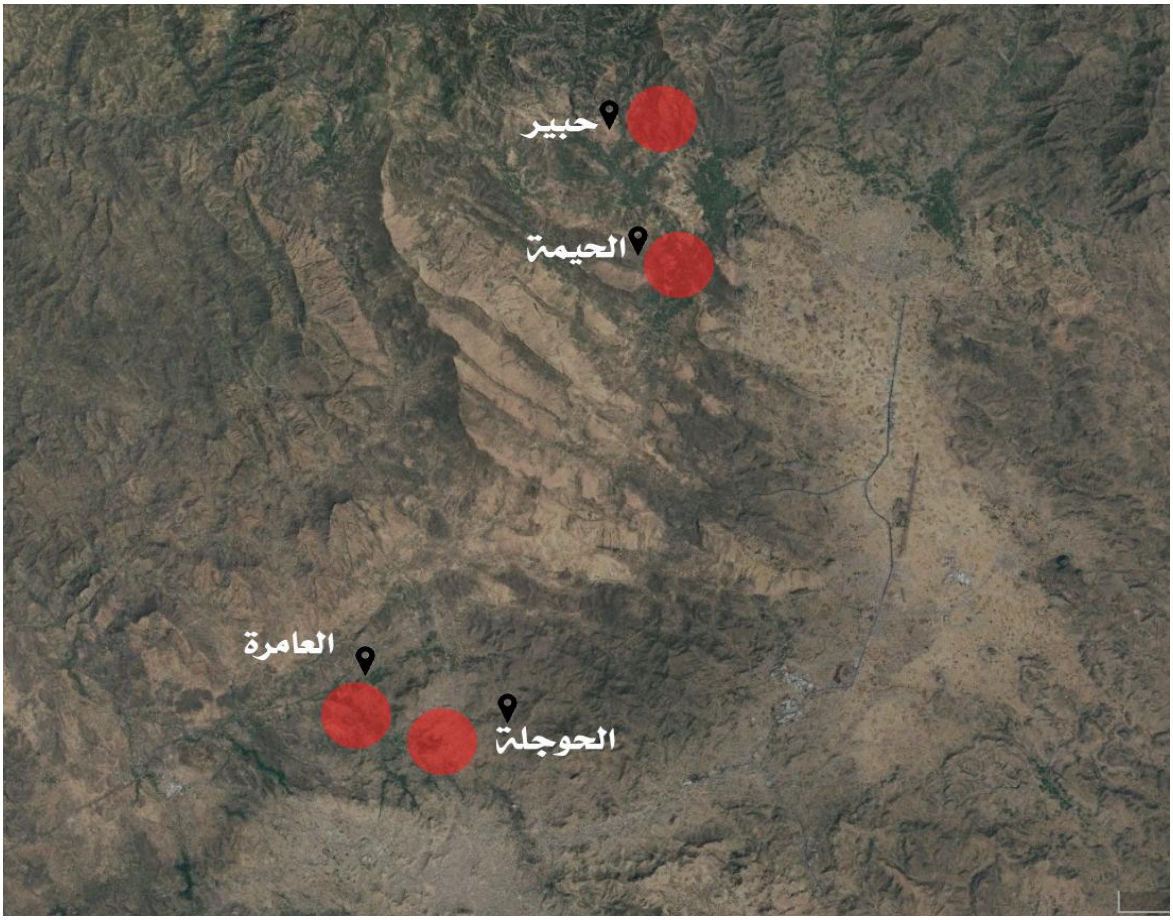

صورة 3: خارطة الآبار الواقعة تحت سيطرة الحوثيين (الحوجلة، العامرة، حبير، الحيمة)، (جوجل ايرث)

ولأن حقل "الحيمة وحبير" ضمن مناطق سيطرة الحوثيين، فقد قامت منظمة اليونيسف بتأهيله في العام 2018، عبر توفير المولدات والمضخات اللازمة لإعادة تشغيله؛ لكن تبقى إعادة تأهيل الخط الناقل من حقول آبار الحيمة وحبير إلى خزانات التجميع التابعة لمؤسسة المياه داخل المدينة. كان الهدف من التأهيل هو إعادة تفعيل الحقول وضخ المياه إلى تعز الخاضعة لسيطرة الحكومة، ثم توزيعها إلى الأحياء السكنية في تعز بما في ذلك مناطق الحوبان، ولم تتم الصفقة حتى اليوم، بحسب كلام مدير مؤسسة المياه السابق سمير عبد الواحد.

هكذا قلبت جماعة الحوثي، موازين السيطرة والموارد في تعز، وحولت حقول الآبار من شرايين حياة إلى نقاط اختناق؛ فمنذ اللحظة التي فرضت الجماعة حصارًا خانقًا على تعز، أغلقت فعليًا أهم مصدر مائي حيوي عن السكان، وقطعت ما لا يقل عن 5 ملايين لتر كانت تصل إلى المدينة يوميًا.[4]

المياه: سلاح حرب ووسيلة للتكسب

لم يكن تجفيف الحقول مجرد نتيجة جانبية للحرب، بل جاء ضمن سياسة واضحة للتحكم بالمورد الأهم في المدينة، حيث استخدمت جماعة الحوثي السيطرة على الآبار كأداة ابتزاز سياسي، ترفض من خلالها السماح بضخ المياه إلى المدينة المحاصرة، رغم مناشدات متكررة وتدخل بعض المنظمات الأممية والمحلية.

يؤكد المهندس عبد الواحد بقوله: "الحصار المفروض على تعز ليس فقط حصارًا جغرافيًا، بل هو حصار مائي أيضًا؛ فمنذ اندلاع الحرب أصبحت كافة الحقول الرئيسة التي تغذي تعز، متوقفة بما فيها الحقلين الرئيسيين "الحوجلة" و "الضباب"، اللذين يقعان في خطوط النار".

بعض المؤسسات المحلية بتعز والمنظمات الإنسانية حاولت إيجاد أرضية مشتركة بين سلطة تعز الحكومية والحوثيين، بهدف التوصل إلى توافق مع الطرفين لتحييد هذه المواقع عن الصراع، وإعادة تشغيل الحقول وضخ المياه إلى مناطق سيطرة الطرفين، إلا أن الجماعة تواصل رفض الوساطات والاستمرار في حرمان أبناء المدينة من حقهم في الحصول على المياه بحسب تقرير هيومن رايتس ووتش.[5]

تؤكد منظمة "هيومن رايتس ووتش" ، إن "قوات" الحوثيين والقوات الحكومية اليمنية انتهكت حقوق سكان تعز في الحصول على المياه منذ أن فرض الحوثيون حصارًا على مدينة تعز في 2015، مما خلق وضعا سيئًا جدًا.

---

[4] المصدر السابق

[5] هيومن رايتس ووتش، *الموت ارحم من هذه الحياة: انتهاكات الحوثيين والحكومة اليمنية للحق في المياه*، 8 /12/ 2023، https://www.hrw.org/ar/report/2023/12/08/386666

واتهم التقرير أطراف النزاع، بالمساهمة بشكل كبير في تفاقم أزمة المياه في المنطقة، إذ استخدم الحوثيون المياه في تعز كسلاح من خلال منع تدفق المياه إلى مدينة تعز التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، في حين باعت القوات العسكرية اليمنية التابعة للحكومة في السابق إمدادات المياه العامة للسكان لتحقيق مكاسب مادية خاصة.

ونقل التقرير عن نيكو جعفرنيا، باحثة اليمن والبحرين في هيومن رايتس ووتش: "عانى سكان تعز على مدى السنوات الماضية، حيث جعلت أطراف النزاع حصولهم على المياه النظيفة وبأسعار معقولة من المستحيل تقريبا. لا ينبغي استخدام المياه كسلاح حرب، ويتعين على الحوثيين والحكومة اليمنية اتخاذ إجراءات فورية للسماح بدخول المزيد من المياه إلى شبكة المياه العامة".

صورة 4: طوابير طويلة من الأطفال والنساء يبحثون عن المياه في منطقة جولة سنان وسط مدينة تعز (مركز سوث24)

البدائل الصعبة للمياه والسوق السوداء

وبينما كانت المدينة تخسر حقولها الواحد تلو الآخر، وجدت نفسها أمام خيار وحيد، الاعتماد الكثيف على مياه وادي الضباب، رغم أنه لم يكن مخصصًا لتحمل هذا العبء وحده. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تحولت آبار وادي الضباب من مصدر ثانوي إلى المنقذ الوحيد، لكنها بدأت تدفع الثمن سريعًا، إذ ارتفع الضغط عليها بشكل غير مسبوق، في وقت غابت فيه الرقابة، واستغل المزارعون والمضاربون الوضع لحفر آبار جديدة لري مزارع القات.

صورة 5: خارطة وادي الضباب غرب مدينة تعز (جوجل إيرث)

يؤكد أحد موظفي مؤسسة المياه أنّه "منذ بداية حرب مليشيا الحوثي وتوقف وصول المياه إلى أحياء تعز، لم يتبقَ أمامنا سوى الاعتماد على آبار إسعافية داخل المدينة، عددها 21 بئرًا فقط. هذه الآبار لم تكن في الأصل مخصصة لتغطية احتياجات المدينة كاملة، لكنها أصبحت المصدر الوحيد المتاح بسبب الحصار".[6]

ويشير إلى أن الإنتاجية القصوى لهذه الآبار لا تتجاوز 3 ملايين لتر يوميًا، بينما كانت المدينة تستهلك قبل سنوات الحرب نحو 21 مليون لتر يوميًا، الأمر الذي يوضح حجم العجز، فالمؤسسة فقدت مع أوضاع الحرب أكثر من 79% من قدرتها الإنتاجية للمياه.

وبحسب الموظف فإنّ انقطاع الكهرباء كان سببًا رئيسيًا في توقف تشغيل الآبار، حيث كانت المؤسسة تعتمد على التيار الكهربائي لضخ المياه؛ ومع توقفها اعتمدت المؤسسة على مولدات وفرتها منظمات دولية لإعادة تشغيل بعض الآبار وضخ المياه إلى الأحياء السكنية داخل المدينة، لكن مشكلة انقطاع وقود الديزل، يؤدى غالبًا إلى توقف الضخ وانقطاع المياه لفترات تصل إلى 4 أو 5 أشهر، منذ عام 2016 وحتى اليوم.

[6] مراسلة خاصة، 2025/5/30

في البداية، بدا أن وادي الضباب يمكن أن يكون حلًا مؤقتًا، إذ يغذي ما بين 60 إلى 70% من احتياج المدينة من المياه؛ وفق احصائيات مؤسسة المياه بتعز ؛ لكن ومع كل عام، بدأت ينابيع الضباب تجف وانخفض منسوب المياه الجوفية بشكل حاد، وتضاعف عدد الآبار الخاصة غير المرخصة، واختلطت الأغراض الزراعية بالتجارية، فيما اختفى دور الجهات المعنية ومؤسسة المياه بتعز.

التحول القسري من مصادر المياه الرسمية إلى بدائل أهلية غير منظمة فتح الباب أمام سوق موازية، باتت تتحكم بأسعار المياه وتفرض واقعًا مريرًا على آلاف الأسر. ومع غياب الرقابة، تحولت المياه إلى سلعة تجارية باهظة الثمن، يباع صهريجها بأسعار خيالية. هذه المفارقة جعلت الكثير من أبناء مدينة تعز يشتاقون لسنوات ما قبل الحرب، إذ كانوا ينعمون بتوفر الخدمات مقابل مبالغ بسيطة.

خلال شهري مايو ويونيو من العام 2025، شهدت تعز أزمة مياه غير مسبوقة، تفاقمت مع جفاف عدد من الآبار وشح الأمطار، ما فتح شهية المضاربين لتحويل الماء إلى سلعة تباع بأسعار خيالية، فصهريج المياه سعة 6000 لتر وصل إلى 75 ألف ريال يمني، فيما يباع صهريج 2000 لتر بـ30 ألف ريال في السوق السوداء. هذا السعر يفوق طاقة غالبية السكان، ويُدفع تحت وطأة الحاجة، لا الاختيار.

ورغم تحركات السلطة المحلية التي أعلنت في منتصف مايو المنصرم تسعيرة رسمية موحدة تقضي ببيع 1000 لتر مقابل 5000 ريال، إلا أن السوق السوداء ما تزال تحكم قبضتها على عمليات البيع. المواطنون يؤكدون أن القرارات الرسمية ليست سوى حبر على ورق، وأن من يمتلكون محطات وصهاريج المياه لا يكترثون للتسعيرات، بل يمضون في بيع "قطرات الحياة" بأسعار باهظة.

أوضحت مقابلات ميدانية أن: "المياه في مدينة تعز لم تعد مجرد مورد طبيعي، بل تحوّلت إلى سلعة مشتهاة، ووسيلة للإثراء الفاحش". ويضيف: "هذا حالنا يلخّص سكان المدينة الذي آلت إليه أزمة المياه، وسط اختناق يومي وانفجار سوق سوداء تلتهم آخر ما تبقى من الكرامة في مدينة أنهكها الحصار والفساد معًا".[7]

[7] مقابلات ميدانية أجرتها مؤلفة الدراسة لمركز سوث24، تاريخ 5 /2025/5

ومن خلال رصدنا شهادات السكان، يتضح أن من يملكون صهاريج المياه يقيمون علاقات مباشرة مع موظفين في مؤسسة المياه، ويقومون بتعبئة الوايتات (شاحنات نقل المياه) من الخزانات العامة، التي يُفترض أن تُخصص للتوزيع المجاني، ثم يبيعونها سرًّا للمواطنين بأسعار السوق السوداء. سعر الصهريج سعة 4000 لتر يبلغ 60 ألف ريال، ويرتفع في المواسم والأعياد إلى 80 ألف ريال، ما يكشف عن شبكة فساد منظم تستنزف المواطنين وتغذي نفسها من عرقهم.

صورة 6: أهالي في حي جولة سنان يحصلون على المياه من أحد الآبار المخصصة كسبيل للمواطنين (مركز سوث24)

ومن المفارقات الصارخة، ما ورد في شهادات المواطنين عن صهاريج المياه الـ16 التي وصلت إلى تعز في يونيو 2019، بتمويل من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والتي خُصصت لخدمة مشروع مياه السبيل داخل أحياء المدينة؛ لكن هذه الصهاريج، وبدلاً من العمل نهارًا لتوزيع المياه، تُستخدم ليلًا لبيع المياه المستخرجة من الآبار الحكومية بطرق غير قانونية، وبالأسعار ذاتها التي يفرضها السوق الأسود.

أهالي حي وادي القاضي يشيرون إلى أن ثلاثة آبار مهمة (شعب سليط، الجشاش، البعرارة) تخضع لسيطرة أشخاص نافذين في الجيش الحكومي يقومون ببيع المياه بشكل مباشر، أو توجيهها إلى خزانات محصورة في حارات معينة، مثل غرب جبل جرة ومنطقة مدرسة الوحدة، فيما تُحرم منها الحارات المحيطة، رغم أن شبكات التوصيل موجودة ومؤهلة للعمل.

وتكشف شهادات المواطنين التي رصدناها أن خزانات جبل جرة، التي أُنشئت لتغذية عدد من أحياء المدينة المحرومة، تُستخدم حاليًا لتغذية حارات محددة ترتبط بمصالح بعض المتنفذين، في حين تبقى أحياء مجاورة محرومة من المياه منذ 14 عامًا.

كما أن شاحنات نقل المياه تعمل ليلًا بشكل مكثف، فيما تتوقف نهارًا تحت ذرائع الأزمة، وهي علامة واضحة على وجود اتفاقات غير شرعية تدار خلف الكواليس. سكان غاضبون يقولون إن مدير مؤسسة المياه ومديري مديريتي القاهرة والمظفر يتحملون مسؤولية مباشرة عن تدهور الأوضاع، ويطالبون بانتزاع الآبار من سيطرة المسلحين والنافذين، وضخ المياه للحارات المحرومة فورًا قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة وتنفجر في شكل احتجاجات شعبية غاضبة.

وبحسب السكان فإنّ ما يحدث في تعز ليس مجرد خلل في توزيع المياه، بل هو تواطؤ واضح بين سلطة صامتة وتجار حرب يتحكمون بأبسط مقومات الحياة، إذ تحولت المياه إلى أداة ابتزاز وإذلال، وصار المواطن في تعز يشتري الحياة بالقطارة، فالسوق السوداء لمياه تعز ليست ناتجًا عرضيًا لأزمة، بل نتيجة منظومة فساد مكرّسة، تتغذى من صمت السلطات، وتعمل على إطالة أمد الأزمة بهدف تعزيز أرباحها.

تقف تعز على فوهة غضب شعبي متصاعد، فالمياه، التي يفترض أن تكون حقًا إنسانيًا، تحولت إلى خط تماس اجتماعي واقتصادي.

وفي ظل هذا المشهد المأساوي، تقف تعز على فوهة غضب شعبي متصاعد، فالمياه، التي يفترض أن تكون حقًا إنسانيًا، تحولت إلى خط تماس اجتماعي واقتصادي، وكل ما لم تقم به السلطة خلال السنوات الماضية، قد يفعله الناس في لحظة انفجار، ومثلما عرفت تعز بالثورات، فإن "ثورة المياه" ليست احتمالًا مستبعدًا، حد تعبير المواطنين.

زراعة القات وتداعياتها على موارد المياه

تزامن توسع الاعتماد على مياه الضباب مع انتشار زراعة نبتة القات في المناطق المجاورة "يفرس، وادي البركاني، الخيامي، نجد قسيم"، ما أدى إلى حفر عشرات الآبار العشوائية وسحب كميات ضخمة من المياه الجوفية لري المحاصيل، دون رقابة أو تخطيط.

تُفيد مصادر محلية، أن زراعة القات في الريف الغربي لمدينة تعز، تُعد عاملًا رئيسيًا في تسريع استنزاف الموارد المائية، وتهديد الأمن الغذائي والبيئي، فمع التوسع الهائل في زراعة نبتة القات، تتزايد الضغوط على المياه الجوفية التي تُستنزف بوتيرة غير مسبوقة، وسط غياب واضح للرقابة أو التخطيط الزراعي المستدام.

رغم أن القات من النباتات التي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه بطبيعتها، إلا أن الطرق المستخدمة في ريّه تُعدّ المسبب الأبرز للهدر الهائل في المياه، إذ يعتمد المزارعون على طريقة "الغمر" التقليدية، حيث تُغرق الحقول بالمياه دون تخطيط أو تنظيم، ما يؤدي إلى ضياع كميات كبيرة من المياه، خصوصًا عند سحبها من الآبار عبر سواقي ترابية غير محكمة.[8]

ومن الظواهر الخطيرة المرتبطة بزراعة القات انتشار الحفر العشوائي للآبار في المناطق الزراعية، دون أي دراسة جيولوجية أو التزام بالمعايير الفنية التي تضمن توازن المياه الجوفية. ففي مناطق مثل وادي الضباب والبركاني، تُحفر الآبار على مسافات متقاربة، ما يؤدي إلى تداخل الطبقات المائية، وتسريع نضوبها بشكل جماعي. هذا الاستنزاف العشوائي قلّص فرص المجتمعات المحلية في الحصول على مياه نظيفة بصورة مستدامة، خاصة في ظل تراجع منسوب الأمطار، وغياب أي مشروع حكومي لإدارة الموارد المائية بشكل عادل.

[8] رصيف22، "التوسّع في زراعته له نتائج وخيمة"... شجرة القات تستنزف مياه اليمنيين، 29 مايو 2022، https://raseef22.net/article/1087962

صورة 7: خارطة توضح مزارع المانجو ومزارع القات في وادي البركاني بريف مدينة تعز (جوجل إيرث)

وتشير زيارات ميدانية إلى أنه بخلاف الأشجار المثمرة كـ "المانغو" التي تحتاج لسنوات حتى تثمر، فإن القات يُزرع ويُقطف بشكل متكرر على مدار العام، ما يجبر المزارعين على ريّه باستمرار للحصول على أكبر عدد ممكن من القطفات، بالإضافة إلى الاستخدام الكثيف للسماد والمبيدات، التي تتطلب هي الأخرى ريًا منتظمًا. هذا النمط من الإنتاج الزراعي المكثف يجعل من زراعة القات نشاطًا عالي الاستهلاك للمياه، ما يعكس غياب الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد.

يقول فيصل حمود، أحد سكان الضباب: "كنا نشرب من هذه الينابيع ونروي مزارعنا ونملأ الخزانات. اليوم صارت الأرض عطشى مثلنا، والماء لا يصل بسهولة". ويضيف: "المزارعون في وادي البركاني استبدلوا أشجار المانجو بشجرة القات، وأصبحوا بحاجة إلى استقدام المزيد من وايتات المياه، وهذا سبب أزمة كبيرة. في العام 2025، شهدت تعز أزمة مياه غير مسبوقة، حاولنا نناشد السلطات، ناشدنا الحكومة والمجلس الرئاسي بوضع حلول عاجلة، لكن لا فائدة".

اليوم، وبعد عشر سنوات من الاعتماد على حوض الضباب، لم يعد بمقدور هذا الوادي أن يسد رمق المدينة؛ حيث بدأ سكان قرى الضباب، الذين كانوا يستفيدون من وفرة المياه في المنطقة، يشكون من الجفاف، وباتوا يشعرون أن مدينة تعز قد "ابتلعت" موردهم الوحيد. وهذا ما ضاعف من حدة الأزمة في ظل استمرار التعنت الحوثي عن السماح بمرور المياه.

لكن المخيف هو التحول الجماعي من زراعة محاصيل غذائية إلى القات، الأمر الذي يزيد من الضغط على المياه، إذ تُزرع نبتة القات غالبًا في أراضٍ لم تكن مجهزة للري المكثف، فيتم استنزاف المياه الجوفية أكثر من اللازم لضمان إنتاجها طوال العام.

وفي هذا الإطار، يحذر الخبير الزراعي محمود فاروق من استمرار توسع زراعة القات في تعز، دون أي ضوابط أو بدائل حقيقية، مؤكدًا أنها ليست مجرد مشكلة زراعية، بل تهديد مباشر لأمن المياه وللبيئة ولصحة المجتمع المحلي؛ وما لم يُعالج هذا الخلل البنيوي، فإن تعز ستشهد انهيارًا بيئيًا ومائيًا أوسع، لا يمكن إيقافه بمسكنات، ولا بتبريرات اقتصادية قصيرة النظر".[9]

[9] مراسلة خاصة، محمد فاروق، 2025/6/25

صورة 8: صورة جوية لمشروع مياه الشيخ زايد الممول من الإمارات في حقل طالوق بتعز(مركز سوث24)

تعز: جغرافيا ضد السكان

تقع محافظة تعز في نطاق جبلي مرتفع، يبلغ متوسط ارتفاعها 1500–2700 متر عن سطح البحر، ما يجعلها تعتمد في تغذية خزاناتها الجوفية على الأمطار الموسمية؛ ومع تسارع تغير المناخ وتراجع كميات الأمطار، أصبحت دورة التجدد الطبيعية غير قادرة على تعويض ما يُستنزف من الأحواض المائية، في ظل غياب مشاريع حصاد المياه، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية.

أثناء جولتنا الميدانية في قرى منطقة الضباب، أشار العديد من المواطنين إلى تراجع ملحوظ في كمية الأمطار خلال السنوات الأخيرة، مقارنة بالعقود السابقة، ناهيك عن تأخر موسم الهطول مما أثر سلبًا على موسم الزراعة وتجدد المياه الجوفية، وهو ما أدى إلى تفاقم أزمة ندرة المياه، وجعل السكان يشعرون بقلق متزايد من استمرار هذا النمط المناخي غير المنتظم، الذي يزيد من هشاشة الموارد المائية في المدينة.[10]

[10] جولة ميدانية في قرى الضباب، تاريخ 2025/6/13

وأشارت ورقة سياسات إلى أن كمية الأمطار المتجددة سنويًا في تعز تُقدّر بحوالي 15 مليون متر مكعب، بينما يُقدّر الاستهلاك السنوي للسكان بنحو 43 مليون م³، مما يكشف عن عجز مائي يُقدّر بـ28 مليون م³ سنويًا. ويؤكد أن معظم هذا المورد المائي يُستخدم في الزراعة، خاصة زراعة القات، نتيجة غياب السياسات المائية المنظمة، مما أدى إلى وصول الأزمة إلى مرحلة حرجة.[11]

يقع وادي الضباب غرب المدينة، ويمتد على مساحة واسعة تتخللها تضاريس جبلية وسهول زراعية؛ ويُعد الحوض المائي للضباب واحدًا من الأحواض الجوفية الغنية نسبيًا مقارنة ببقية مناطق المحافظة، لكن هذا الحوض يعاني من ضعف في معدلات التغذية الطبيعية خصوصًا مع انخفاض نسبة هطول الأمطار، ومحدودية مشاريع الحصاد المائي.[12]

ونتيجة لذلك، لوحظ انخفاض منسوب المياه الجوفية خلال موسم الجفاف، وتملّح بعض الآبار السطحية، الأمر الذي يوضح مدى تدهور طبقات المياه في المنطقة، ونشوء صراعات بين المزارعين والمجتمع المحلي على أولوية التزود بالمياه.

يؤكد مختصون في مجال البيئة، أن انخفاض منسوب المياه في آبار الضباب بات يهدد سكان القرى المجاورة، التي كانت تعتبر في مأمن من العطش، مشيرين إلى أن ما يحدث في تعز ليس فقط كارثة بيئية، بل انهيار شامل لمنظومة الأمن المائي، في واحدة من أكثر المدن اليمنية كثافة سكانية.[13]

ويرى خبراء المياه أن الجغرافيا لا تفسر وحدها أزمة المياه في تعز، فالمشكلة أعمق من الطبيعة، مشيرين إلى عدة عوامل تقف خلف الأزمة تتمثل بالحرب وحصار الميليشيا إلى جانب سوء إدارة وتخطيط من قبل مؤسسة المياه بالمحافظة؛ ومع استمرار هذه المعاناة، تبرز الحاجة إلى مقاربة جديدة تقوم على الإدارة المتكاملة لآبار الضباب، وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية، كمدخل لفهم الأزمة ومعالجتها.[14]

---

[11] واقع المياه في تعز، ورقة سياسات أعدها أ.د جمال محمد الرامسي، أغسطس 2021، https://alsharaeanews.com/2021/08/18/37871/

[12] مسؤولون في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بتعز.

[13] يمن فريدم، وادي الضباب في تعز.. منطقة حجر مائي تواجه خطر كارثة بيئية وإنسانية، 20 /2025/4، https://yemenfreedom.net/view/22281

[14] موقع المجهر، تعز المحاصرة : الضمأ يتوحش وسط جفاف الآبار وغياب الدولة، 9 /2025/4، https://www.almajhar.net/cat/under-almajhar/news22686.html

عوامل ديموغرافية تفاقم أزمة المياه

شكّلت الحرب المستمرة منذ عام 2015 وحتى اليوم عاملاً حاسمًا في إحداث تحوّلات ديموغرافية عميقة داخل محافظة تعز، وبشكل خاص في مركز المدينة وأريافها الجنوبية والغربية، فقد شهدت تعز واحدة من أعلى نسب النزوح الداخلي في البلاد، نتيجة التصعيد العسكري وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في مناطق مثل الحديدة وإب وأجزاء من المحافظة نفسها.

وبحسب الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، فإن محافظة تعز تستضيف أكثر من 400 ألف نازح، موزعين في المدينة ومحيطها الريفي، خصوصًا في مناطق الضباب، والبيرين والكدحة والمسراخ. هذا النمو السكاني غير المنظم فرض ضغطًا غير مسبوق على الموارد الأساسية، وفي مقدمتها المياه، وتفاقمت الأزمة مع الانهيار الهيكلي للمؤسسات الخدمية، وغياب التخطيط الحضري الملائم لاستيعاب هذا النمو السكاني المفاجئ.[15]

خلال جولتنا الميدانية، تحدث سكان مدينة تعز، أنه منذ إعلان الهدنة الأممية في أبريل2022، بدأ الوضع الإنساني يتغير بشكل درامي في المدينة، ليس نحو الانفراج، بل نحو التكدّس السكاني والانفجار الديموغرافي. فمع تزايد الانتهاكات في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، بما في ذلك حملات التجنيد الإجباري، والملاحقات الأمنية، وتضييق الحريات، لجأ مئات المواطنين، إلى النزوح نحو مناطق سيطرة الحكومة، ومدينة تعز في مقدمتها.

وأوضح الأهالي أن هذه الظاهرة تصاعدت بشكل كبير منذ منتصف العام2022، إذ شهدت أحياء المدينة، تدفقًا سكانيًا غير مسبوق، حتى بات من المألوف أن تجد العديد من الأسر النازحة تعيش في منازل مدمرة أو بالقرب من خطوط التماس.

ويشير البعض إلى أن إعادة فتح منفذ جولة القصر، وهو أحد أهم الممرات الرابطة بين مناطق سيطرة الحوثيين والمناطق الحكومية في تعز، لعب دورًا كبيرًا في تسهيل حركة النزوح نحو المدينة. هذا المنفذ، الذي ظل مغلقًا طيلة سنوات بسبب المعارك، أصبح بعد افتتاحه شريان هروبٍ للمدنيين، لا سيما في ظل تصاعد الضربات الجوية الأمريكية والإسرائيلية على مناطق الحوثيين في صنعاء والحديدة وغيرها

[15] مدير الوحدة التنفيذية: الوضع المعيشي للنازحين في المدينة مقلق للغاية، موقع يمن ديلي نيوز 2025/3/15، https://ydn.news/?p=76382

من المدن خلال العام 2024، والتي أدت إلى موجة رعب في أوساط السكان المدنيين ودفع كثيرين إلى الفرار.

لكن هذا التدفّق السكاني المكثّف لم يكن بلا كلفة، حيث أن أحد أبرز انعكاسات هذا الاكتظاظ الديموغرافي هو تفاقم أزمة المياه في تعز، إذ تعاني المدينة أساسًا من شح كبير في مصادر المياه. ومع دخول آلاف الأسر الجديدة، ازداد الطلب على المياه إلى مستويات تفوق قدرة الآبار المحلية.

الآبار الإسعافية: حل مؤقت

في ظل أزمة المياه التي تعاني منها مدينة تعز المحاصرة، برزت "الآبار الإسعافية" كحل مؤقت وطارئ لتخفيف حدّة العطش الذي ينهك السكان. هذه الآبار، التي تم حفرها وتشغيلها خلال سنوات الحرب والحصار، لا تمثل حلاً استراتيجياً شاملاً، لكنها باتت تشكّل شريان حياة للمواطنين الذين يعيشون في الأحياء المجاورة لها.

تتوزع الآبار الإسعافية على عدد من المناطق الحيوية داخل المدينة، وتشمل: بئر الأربعين، بئر الضبوعة، بئر المنتزه، خزانات مؤسسة المياه، وبئر حول الشجرة، إلى جانب آبار أخرى منتشرة في المديريات المحررة، ويجري استخدامها بشكل أساسي لتعبئة خزانات المؤسسة وتوزيع المياه على الأحياء القريبة، لا سيما في الفترات التي تتراجع فيها كميات المياه القادمة من مشروع الضباب.[16]

[16] يمن مونتور، تعز تطلق خطة طوارئ لمواجهة أزمة المياه عبر فتح 5 آبار رسمية وتثبيت الأسعار، 15 /2025/5، https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/140848

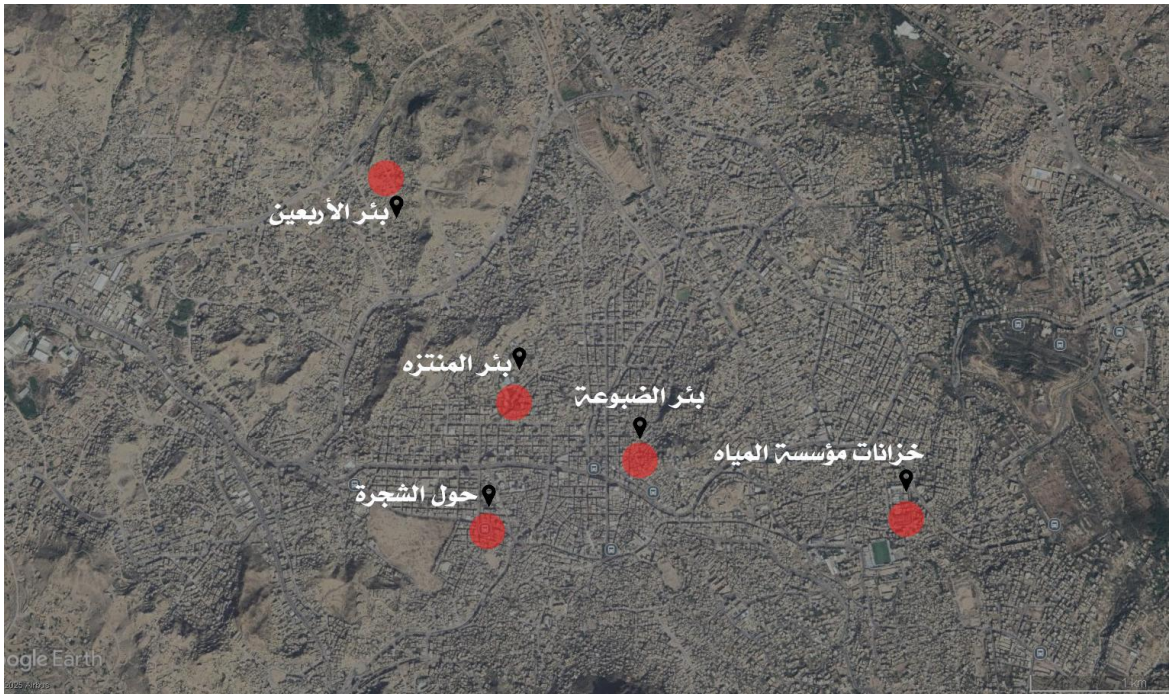

صورة 9: خارطة الآبار الإسعافية في مدينة تعز (جوجل إيرث)

لم تكن هذه الآبار جزءًا من منظومة الضخ الرئيسية، لكنها أصبحت ملاذًا اضطراريًا لا أكثر، يُستعان به تحت ضغط الضرورة؛ غير أن هذا الملاذ يعاني من إشكالات كثيرة، تبدأ بضعف إنتاجيته اليومية، ولا تنتهي عند اعتماده الكامل على مضخات ومولدات كهربائية غير مستقرة، تتوقف عند كل أزمة وقود. وإلى جانب هشاشة البنية التشغيلية، فإن هذه الآبار ترتبط بشبكات نقل بدائية وبسيطة، تقتصر على نطاق جغرافي ضيق لا يتعدى الأحياء القريبة منها، ما يجعلها عاجزة تمامًا عن تلبية الحد الأدنى من احتياجات معظم سكان المدينة.

وتفيد المؤشرات إلى أن خلال السنوات العشر الماضية حصل عدد محدود من سكان تعز على المياه، هم الذين يسكنون قرب مواقع الآبار الإسعافية، بينما مناطق كثيرة مثل المطار القديم، الجحملية، الروضة، وثعبات وغيرها، لم تصل إليها المياه حتى اليوم. ووفق إحصائيات مؤسسة المياه، فإن هذه الآبار تغطي نحو 30% من مساحة المدينة، فيما تبقى 70% من السكان محرومين من المياه.[17]

ورغم الدور الحيوي الذي تؤديه هذه الآبار في التخفيف من وطأة العطش في مدينة تعز، إلا أنها لا تلبي سوى جزء محدود من الاحتياج اليومي المتزايد للسكان؛ وبحسب تأكيدات مراقبين فإن استمرار تعز في الاعتماد على آبار إسعافية بدلًا من مشاريع استراتيجية طويلة الأمد، يعد مؤشر خطر على

[17] حديث المهندس سمير عبدالواحد، مدير مؤسسة المياه بتعز سابقًا.

مستقبل الأمن المائي للمدينة ويعكس مدى هشاشة البنية التحتية وعمق العجز المؤسسي الناجم عن سنوات الحرب. ويشير كثيرون إلى أن مدينة تعز تحتاج إلى ما هو أبعد من الإسعاف، تتمثل باستراتيجية إنقاذ متكاملة، تبدأ من إصلاح شبكة المياه، وتنتهي بضمان حق كل مواطن في قطرة ماء مستدامة.

استمرار تعز في الاعتماد على آبار إسعافية بدلًا من مشاريع استراتيجية طويلة الأمد، يعد مؤشر خطر على مستقبل الأمن المائي للمدينة.

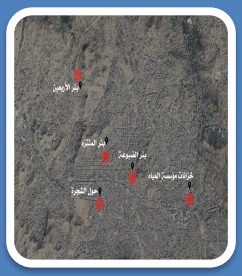

صورة 10: صورة من الأعمال في مشروع الشيخ زايد في تعز (مركز سوث24)

مشروع مياه طالوق: تعثر ومحاولات لتجاوز الأزمة

في مارس 2023، أعلنت السلطات المحلية في محافظة تعز تدشين مشروع استراتيجي يحمل اسم مشروع مياه "الشيخ زايد"، ويعد أحد أكبر المشاريع الحيوية التي شهدتها المحافظة منذ اندلاع الحرب، ويهدف إلى تخفيف أزمة المياه المتفاقمة التي أرهقت سكان المدينة المحاصرة منذ عشر سنوات.[18]

عقب الإعلان الرسمي عن تدشين المشروع، شرعت الشركة المنفذة في تنفيذ الأعمال الميدانية في حقل "طالوق"، أحد أبرز مواقع المياه ضمن حوض الضباب، حيث بدأت عمليات الحفر وإعداد البنية التحتية بإشراف مباشر من الخلية الإنسانية للمقاومة الوطنية، وبدعم مالي من دولة الإمارات العربية المتحدة، بلغ 10 ملايين دولار.

جاء المشروع كمحاولة طموحة لإعادة الاستقرار المائي إلى مدينة تعز عبر حفر 10 آبار ارتوازية في حوض الضباب، وإنشاء شبكة متكاملة لتوصيل المياه إلى الأحياء السكنية داخل المدينة؛ وشملت

[18] وكالة 2 ديسمبر، المحافظ شمسان يدشن العمل رسميًا في مشروع مياه "الشيخ زايد" لمدينة تعز، 26 /2023/8
https://2dec.net/news62364.html

مكونات المشروع إنشاء خزان تجميعي بسعة 2000 متر مكعب، وآخر بسعة 50 مترًا مكعبًا، ومد أنابيب من الحديد الدكتايل بطول 12 كيلومترًا وبقطر 20 إنشا.

وصرحت مؤسسة المياه بتعز، أنه سيتم تزويد الموقع بـ 850 كيلو وات من الطاقة الشمسية، و10 مولدات كهربائية، ومبنى متكامل للتحكم، على أن يتم في النهاية إنشاء خزان عملاق بسعة 5000 متر مكعب. المشروع كان يطمح إلى تزويد المدينة بـ7 ملايين لتر من المياه يوميًا، في خطوة اعتُبرت نقلة نوعية في معالجة أزمة المياه.[19]

رغم انطلاقة المشروع بزخم كبير، إلا أن مساره تعثر، بسبب سلسلة من التحديات الفنية والمجتمعية المعقدة، وسط مخاوف كبيرة بين سكان مناطق طالوق والضباب، الذين أبدوا قلقهم من استنزاف المياه الجوفية التي يعتمدون عليها في الشرب والزراعة، ما دفعهم إلى تنظيم احتجاجات والمطالبة بإيقاف العمل، أو على الأقل إخضاع المشروع لدراسات محايدة تضمن عدم الإضرار بالمنطقة ومواردها.[20] وطالب الأهالي بإيصال المياه إلى جميع القرى المجاورة، وضمان تعويض المتضررين في حال وقوع أضرار بيئية أو اقتصادية نتيجة استكمال المشروع.

صورة 11: معدات تشغيلية لمشروع مياه الشيخ زايد في منطقة طالوق بتعز(مركز سوث24)

[19] بتكلفة 10 ملايين دولار.. تدشين مشروع مياه الشيخ زايد بتعز اليمنية، 2023/8/26، https://al-ain.com/article/zayed-taiz-water

[20] قناة يمن شباب، مسيرة شعبية جديدة في تعز رفضًا لمشروع مياه طالوق، 2023/9/4، https://www.youtube.com/watch?v=RaD9-oYPLpk

وفي محاولة لتجاوز حالة التعثر، كلّف عضو المجلس الرئاسي طارق صالح محافظ محافظة تعز نبيل شمسان بالإشراف المباشر على تنفيذ مشروع مياه الشيخ زايد[21] ، فيما أوكل إلى وكيل المحافظة، المهندس رشاد الأكحلي، مهمة التنسيق مع المجتمعات المحلية القريبة من مصادر المياه، لضمان تسهيل العمل وضمان العدالة في توزيع المياه، بما يشمل تزويد القرى الريفية ضمن خطة متكاملة.

وبحسب الأكحلي: "تم النزول الميداني وتحديد مواقع الآبار الأربعة التي ستغذي المشروع، ويجري حالياً التنسيق لحفر ثلاث آبار جديدة في منطقة حبشي، والتي من شأنها أن توفر الكميات المطلوبة لتلبية الحد الأدنى من احتياجات سكان المدينة". ويشير الأكحلي إلى الدور الكبير الذي لعبه مشايخ وأعيان منطقتي الضباب وجبل حبشي، في تسهيل تنفيذ المشروع وتذليل الصعوبات الاجتماعية، مؤكداً أن الدعم المجتمعي هو أساس لنجاح أي مشروع تنموي.[22]

وخلال النزول الميداني إلى ريف تعز، قابلنا عضو اللجنة المجتمعية لمشروع مياه الضباب، مجيد الضبابي، الذي تحدث عن تصاعد التساؤلات والاتهامات خلال الأشهر الماضية حول مصير مشروع مياه الشيخ زايد، وسط غموض يلف مصير الآبار التي تم حفرها، وتضارب في الروايات بشأن الجهات التي تقف وراء تعثر المشروع، بين من يربطه بصراعات سياسية، وآخرين يرجعونه لغياب دراسات علمية أو لتصرفات فردية.[23]

ويشير الضبابي إلى أن اجتماعًا مهمًا عُقد في 8 ديسمبر 2024، في منزل الشيخ صادق الضباب، بحضور محافظ تعز، ورئيس مجلس النواب، سلطان البركاني، ورئيس الخلية الإنسانية، ومدير مؤسسة المياه، ورئيس اللجنة المجتمعية، حيث ناقش الحاضرون استكمال حفر بئرين ارتوازيين في وادي الضباب.

---

[21] يمن مونتور، طارق صالح يشدد على تسريع إنجاز مشروع مياه الشيخ زايد لتخفيف معاناة سكان تعز، 14 /2025/6،
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/142954

[22] قناة الجمهورية، وكيل محافظة تعز: الاتفاق على تنفيذ مشروع مياه تعز ، 14 /6/ 2025،
https://youtu.be/qAz1LFtlVkE?si=coyQEY1imdh2dIpy

[23] زيارة ميدانية الى وادي الضباب، 2023/6/2

وبحسب الضبابي، اقترح رئيس مجلس النواب، البركاني، الاستعانة بثلاثة من أساتذة جامعة تعز المختصين في المياه، لتقييم المواقع المقترحة فنيًا وبيئيًا، حيث كلفت السلطة المحلية الدكتور أمين نعمان، والدكتور عبدالعليم القاضي، والدكتور فتحي الحمادي، الذين باشروا النزول إلى المواقع.

وبحسب نفس المصدر فإنّ الفريق الفني أقر لاحقًا بالتخلي عن الموقعين الأصليين وسط وادي الضباب، دون صدور إفادة رسمية، واتجه إلى إعداد دراسة لحفر ثلاث آبار جديدة في منطقة "وادي علي" الواقعة ضمن مديرية جبل حبشي، مع توصيات بإنشاء حواجز مائية ومشاريع لحصاد المياه لتجنب أي استنزاف أو ضرر بيئي.

وفي 26 مايو 2025، تسلمت لجنة التنسيق والمتابعة مذكرة رسمية موقعة من وكيل المحافظة لشؤون الخدمات ومدير مؤسسة المياه، تطلب السماح ببدء الحفر في ثلاثة مواقع محددة في وادي علي. وبدأت اللجنة، كما يؤكد الضبابي، مشاورات ميدانية مع الأهالي لترتيب دخول الحفارات وضمان التوافق المجتمعي، سواء عبر الإقناع أو التنازل الطوعي عن الأراضي.

كما تم عقد اجتماع في 2 يونيو 2025، في منزل الشيخ ياسين الحبشي، يضم شخصيات مجتمعية وسلطات محلية، بينهم اللواء محمد المحمودي وكيل وزارة الداخلية، ومديرا مديريتي جبل حبشي وصبر الموادم، وتوصل المجتمعون إلى توافق على تنفيذ الحفر وفق الاتفاقية الثلاثية الموقعة سابقًا، والتي تُنظّم المشروع وتُراعي الجوانب البيئية والحقوقية للمجتمعات المحلية.

ووفقا للضبابي فإنّ الآبار وعددها 6 آبار التي تم حفرها سابقًا في مناطق الضباب وطالوق لم تدخل حيز التشغيل حتى اليوم، في ظل غياب المرحلة الثانية من المشروع، المتمثلة في تنفيذ الشبكة الداخلية والخزانات وضخ المياه، إلى جانب عدم تنفيذ الحواجز المائية التي يفترض أن تعزز استدامة المياه الجوفية.

ودعا إلى تشكيل لجنة محايدة ومستقلة للتحقيق في أسباب التعثر، وتحديد الجهات أو الأشخاص الذين يقفون وراء إيقاف المشروع، مؤكدًا استعداد اللجنة المثول أمام أي جهة قضائية في حال ثبوت أي تقصير من جانبها.

صورة 12 و13: مواطنون يكسرون حجز أساس مشروع مياه الشيخ زايد وآخرون يحتجون ضد المشروع (إعلام محلي، المشاهد نت)

مقترحات لحلول مستدامة

يمثل حوض الضباب المائي وغيره من الأحواض الجوفية في محافظة تعز أحد الأعمدة الحيوية لأمن المدينة المائي، لكنه بات مهددًا نتيجة الاستنزاف العشوائي، والقرارت الارتجالية، وغياب التخطيط والرقابة المؤسسية. وفي ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة الماسة إلى اعتماد حلول مستدامة تبدأ بإجراء مسح هيدرولوجي شامل يعيد تقييم الوضع المائي بدقة، ويحدد مناطق الشحن الطبيعي، ومعدلات التغذية، ومستويات السحب الحرجة.

وفي المقابل، يقول الخبير الزراعي محمود فاروق" أنه من الضروري وقف النزيف المائي عبر تنظيم حفر الآبار وربطها بتراخيص مشروطة تستند إلى تقييم علمي، وكذلك فرض قيود على التوسع الزراعي في المناطق الهشة مائيًا كما تبرز تقنيات الحصاد المائي كأداة استراتيجية لتعزيز الصمود المائي، خصوصًا في الأرياف، من خلال إنشاء خزانات لمياه الأمطار في المدارس والمرافق العامة، وإحياء البرك التقليدية التي كانت تشكّل في السابق جزءًا من التكيّف المجتمعي مع الجفاف.[24]

ويشيرون إلى أن الإدارة المستدامة للأحواض لا تعني فقط تقنين الاستهلاك، بل تتطلب رؤية تراكمية طويلة الأمد تدمج بين العلم والحوكمة والعدالة الاجتماعية، ما يجعل من حماية هذه الأحواض مسؤولية جماعية تتجاوز الحلول الإسعافية الظرفية.

إلى جانب ذلك، يقترح ناشطون مهتمون بالمجال البيئي، إشراك المجتمع المحلي في القرار المائي كمدخل ضروري لإعادة تأسيس علاقة وطيدة بين السلطة والمواطنين، وبناء ثقة قادرة على حماية الموارد ومراقبة إدارتها، مشيرين إلى أن هذا الإشراك يتطلب تشكيل مجالس مجتمعية للمياه تضم ممثلين عن القرى، بحيث تتولى الإشراف على التوزيع، واستقبال الشكاوى، وتقديم التغذية الراجعة، كما يجب ضمان الشفافية الكاملة بنشر تقارير دورية حول كميات المياه المتاحة ومصادرها وآليات توزيعها، مع إتاحة المعلومات حول العقود والموازنات للمواطنين.[25]

[24] مراسلة خاصة، الخبير الزراعي محمد فاروق، 2023/6/27

[25] عدن حرة، مؤتمر لعقال الأحياء السكنية لمساندة مؤسسة المياه في تعز، 2023/6/23، https://www.aden-hura.com/news/26612

ويؤكد هؤلاء ضرورة إطلاق حملات توعوية وتثقيفية تستهدف المدارس والمساجد والمجتمعات المحلية، لتكريس ثقافة الحفاظ على الماء، والحد من الهدر، وربط الاستخدام الرشيد بالمسؤولية الفردية والوطنية، مشيرًا إلى إن غياب الوعي الشعبي يعمّق الأزمة مهما بلغت كفاءة الحلول التقنية، والعكس صحيح.[26]

محطة تحلية: اقتراح مستدام

تفيد مصادر محلية، أن مشروع آبار مياه طالوق "الشيخ زايد" المتعثر، ليس المشروع الذي تحتاجه تعز؛ مؤكدًا أن الاحتياج الفعلي لتعز في قطاع المياه هو مشروع استراتيجي، يتمثل في إنشاء محطة تحلية مركزية على ساحل المخا، مع إنشاء أنبوب ناقل مائي إلى تعز عبر مناطق آمنة نسبيًا. إضافة إلى بناء سدود استراتيجية لتجميع مياه الأمطار والسيول في المناطق التي تحددها الدراسات الجيولوجية الدقيقة.[27]

وتشير إلى أن "شوقي أحمد هائل هو المحافظ الوحيد الذي كان يعمل على فكرة هذا المشروع الاستراتيجي، وكان هناك خطوات تنفيذية حقيقية لتحقيق حلم أبناء تعز. ولكن الحرب الحوثية دمرت كل شيء، وبقيت تعز، كما كانت دائمًا، مدينة عطشى تنشد قطرة ماء".

رغم أن الجميع يدرك أن الحل الجذري يكمن في مشروع تحلية مياه البحر، إلا أن هذا المشروع ظل حبيس الوعود والدراسات إلى أن بدأت ملامحه تتشكل بجدية في عهد المحافظين حمود خالد الصوفي ثم شوقي أحمد هائل، قبل أن تأتي الحرب الحوثية لتقضي على كل شيء.

ففي العام 2008، أعلن محافظ تعز آنذاك، حمود الصوفي، عن تخصيص الرئيس علي عبدالله صالح مبلغ 350 مليون دولار لصالح مشروع تحلية مياه البحر لمدينة تعز، حيث تزامن الإعلان مع زيارة

[26] كونكس اس، تعزيز الحكم الرشيد للخدمات العامة في مدينة تعز، اليمن، 2023/6/31
https://cnxus.org/ar/resource/enhance-good-governance-of-public-services-in-taiz-city-yemen/

[27] مقالة وجدي السالمي، 5 /2025/4
https://www.facebook.com/share/p/19PP5bw3rz/?mibextid=xfxF2i

الصوفي إلى ماليزيا، حيث اتفق مع الحكومة الماليزية على تمويل دراسات البنية التحتية، ومن ضمنها دراسة مشروع التحلية.[28]

وفي العام التالي، تم الإعلان عن فوز شركة "أكوا باور" السعودية، وهي شركة عالمية متخصصة أنشأت أكبر محطة تحلية في العالم في أبوظبي، بتنفيذ المشروع بتكلفة قدرت بـ 300 مليون دولار.[29] وكان يفترض أن يضخ المشروع نحو 100 ألف متر مكعب يوميًا من المياه حتى عام 2020، غير أن ما أُعلن حينها لم يواكبه تنفيذ فعلي. اليوم، وبعد أكثر من عقد ونصف على أول وعود بإنشاء محطة تحلية مياه في تعز، تعود الأزمة لتتكرر من جديد. فهل يكون مشروع تحلية مياه ينطلق من المخا هو المشروع الاستراتيجي الحقيقي الذي يمكن أن ينقذ المدينة التي تُعرف بأنها "أكثر مدن العالم عطشًا"؟.

[28] " ماليزيا" تمول دراسات مشروعي الصرف الصحي وتحلية مياه تعز، صحيفة الجمهورية، 2008/11/2، https://www.yemeress.com/algomhoriah/2071964

[29] "السعودية تنفذ محطة تحلية مياه تعز اليمنية"، صحيفة الاقتصادية السعودية، 2009/5/1، https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_101367.html

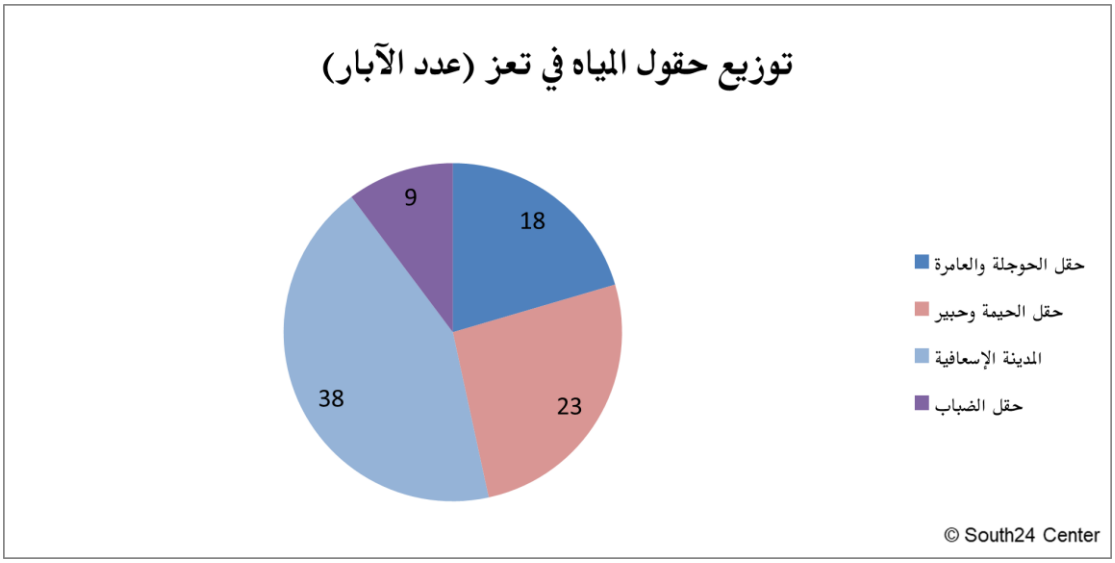
توزيع حقول المياه في تعز (عدد الآبار)
18
23
38
9
حقل الحوجلة والعامرة
حقل الحيمة وحبير
المدينة الإسعافية
حقل الضباب
© South24 Center

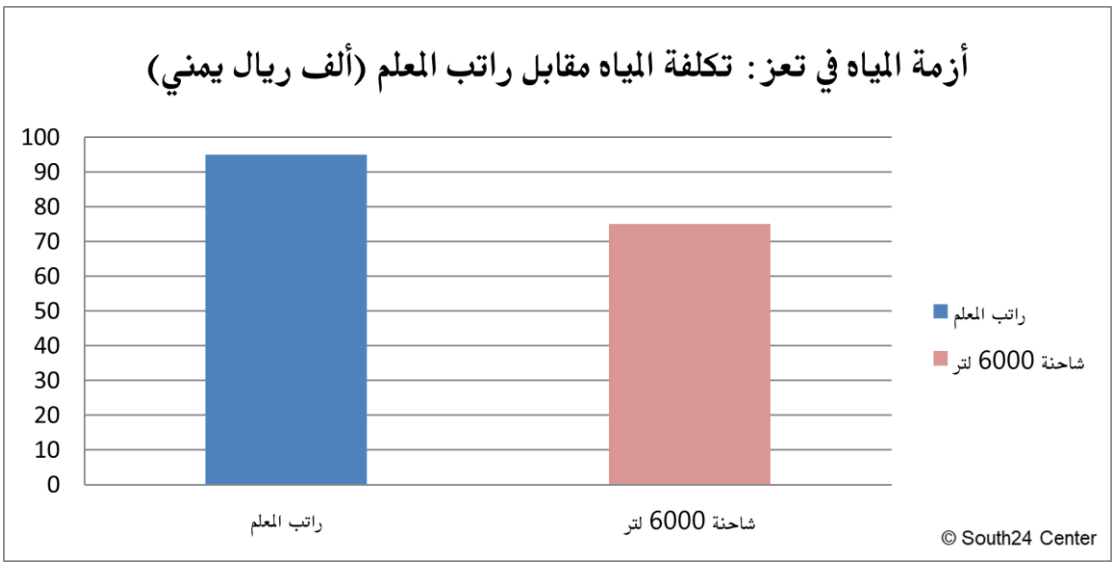
أزمة المياه في تعز: تكلفة المياه مقابل راتب المعلم (ألف ريال يمني)
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
راتب المعلم
شاحنة 6000 لتر
راتب المعلم
شاحنة 6000 لتر
© South24 Center

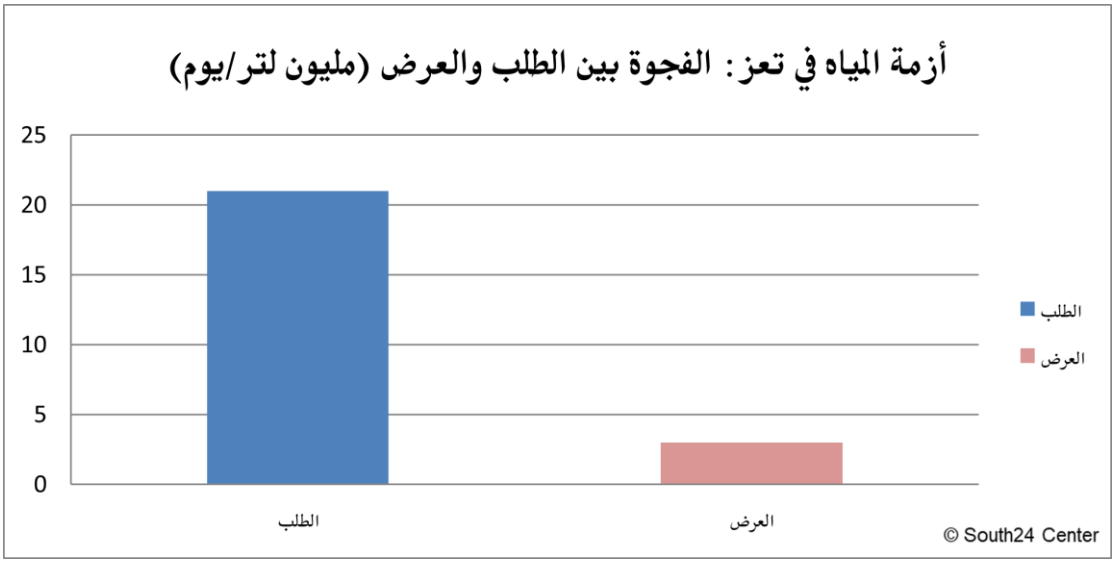
أزمة المياه في تعز: الفجوة بين الطلب والعرض (مليون لتر/يوم)
25
20
15
10
5
0
الطلب
العرض
الطلب
العرض
© South24 Center

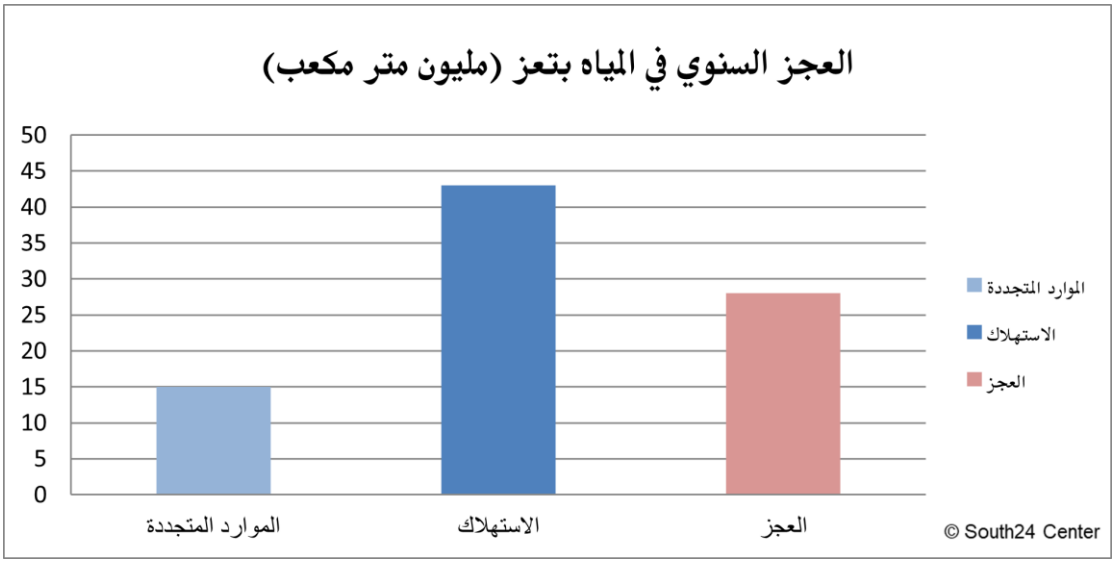
العجز السنوي في المياه بتعز (مليون متر مكعب)
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
الموارد المتجددة
الاستهلاك
العجز
الموارد المتجددة
الاستهلاك
العجز
© South24 Center

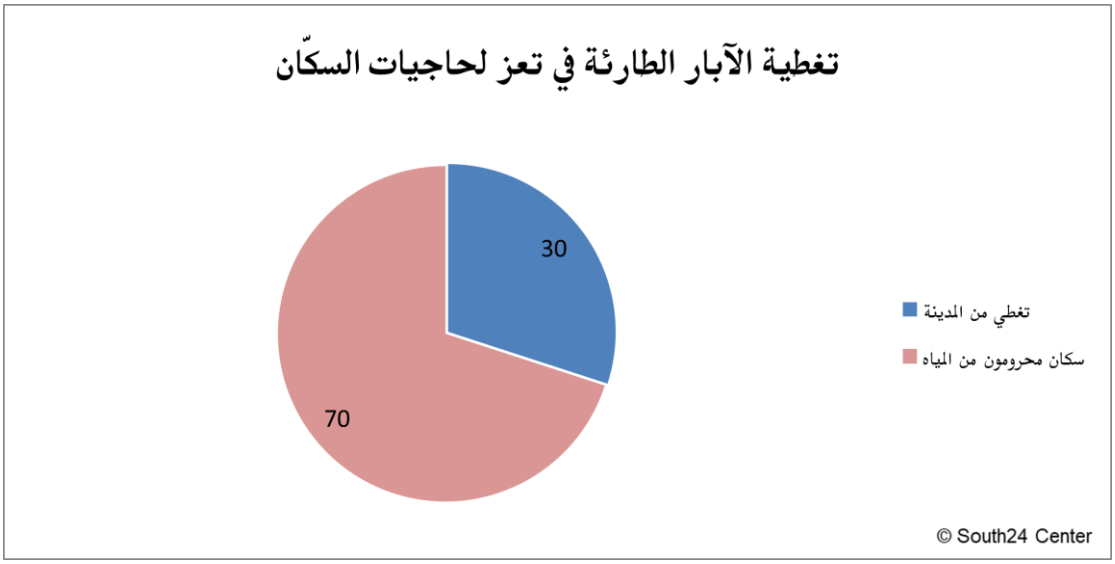
تغطية الآبار الطارئة في تعز لحاجيات السكّان
30
70
تغطي من المدينة
سكان محرومون من المياه
© South24 Center

النتائج والتوصيات

تُظهر أزمة المياه في تعز الحاجة الملحّة لإصلاحات متعددة المستويات، تتجاوز الحلول المؤقتة والمشاريع الترقيعية، لتبني رؤية شاملة وعادلة تعيد الاعتبار للمواطن، وتحترم المنظومة البيئية، وتكرّس مبدأ الشفافية والمساءلة، بناءً على ما تلخصه هذه الدراسة من نتائج ميدانية وتحليلية.

تتوزع التوصيات على خمسة مستويات مترابطة، فعلى المستوى المؤسسي، يجب البدء بإعادة هيكلة مؤسسة المياه والصرف الصحي في تعز، لتتحول من جهاز هش إلى كيان إداري مرن وفعّال، يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، ويخضع لنظام صارم، تترافق هذه الخطوة مع إنشاء هيئة رقابية مستقلة تتولى مراقبة تنفيذ مشاريع المياه، وتضم خبراء فنيين، وممثلين عن المجتمع المدني، وجهات بيئية متخصصة، لضمان الشفافية ومنع تكرار الفشل الإداري الذي صاحب مشاريع سابقة.

وفيما يخص المستوى الفني، يتطلب الوضع الراهن تنفيذ دراسة هيدرولوجية محدثة لحوض الضباب والأحواض المجاورة، لرسم صورة دقيقة عن موارد المياه المتوفرة، وحدود الاستنزاف الآمن، ومناطق إعادة الشحن الطبيعي، ويجب تحديث شبكة البنية التحتية المائية في المدينة، باستخدام تقنيات تقلل الفاقد مثل العدادات الرقمية، ومعالجة التسريبات المزمنة التي تتسبب في هدر المياه في الشبكة القديمة.

أما بيئيًا، تفيد المؤشرات بأنه لا يمكن الحديث عن استدامة مائية دون إدماج البعد البيئي في كل قرار ومشروع، ولهذا توصي الدراسة بفرض تقييم بيئي إلزامي لأي مشروع جديد، بما في ذلك مراجعة مشروع "الشيخ زايد" قبل استكمال تنفيذه.

كما ينبغي إطلاق برامج لإعادة تأهيل الأحواض المائية، تشمل تشجير السفوح الجبلية والمناطق المحيطة بمساقط الأمطار، عبر زرع أنواع نباتية قادرة على تعزيز امتصاص التربة للمياه، وتقليل التآكل والانجراف، مما يعيد التوازن البيئي لمنظومة المياه الجوفية.

وعلى المستوى المجتمعي، فهناك ضرورة أن يكون للمجتمع المحلي دور محوري في حماية المورد المائي، ولا يمكن تحقيق نتائج فعالة دون تمكينه من مراقبة وتوجيه السياسات العامة؛ لذلك يجب إنشاء مجالس مجتمعية في الأحياء المتضررة، تساهم في الرقابة على التوزيع وتقديم الاقتراحات، وتُشكل حلقة وصل بين المواطن والمؤسسة المعنية.

وبالمقابل، يجب إطلاق حملات توعية مستمرة لترسيخ ثقافة الترشيد، وتوضيح خطورة السحب الجائر، وإشراك المدارس والمساجد والإعلام المحلي في دعم هذه الثقافة باعتبارها قضية بقاء وليست مجرد سلوك.

وتوصي الدراسة أيضا بالتركيز على المستوى الاستراتيجي، وينبغي أن تنتقل تعز من إدارة ارتجالية إلى تخطيط استراتيجي طويل الأمد، وذلك من خلال إعداد خطة عشرية (أي خطة إستراتيجية بعيدة المدى، تشمل أهدافًا وبرامج وسياسات يتم تنفيذها على مدى عقد من الزمن) لإدارة موارد المياه، ترتكز على تنويع المصادر، والتكيّف مع التحولات المناخية، وتحديث التشريعات الناظمة للقطاع.

إنّ ما تحتاجه تعز اليوم ليس المزيد من "صهاريج النجاة" المؤقتة، بل سياسة مائية سيادية مستدامة تنبع من فهم الواقع المحلي، وتستند إلى معايير علمية وبيئية واضحة، وتُنفّذ بشفافية ومشاركة حقيقية من المواطنين؛ فالمياه لم تعد مجرد مورد خدمي، بل عنوانًا للكرامة الإنسانية، وشرطًا لازمًا لإعادة بناء الحياة في مدينة أنهكتها حرب ميليشيا الحوثي وأرهقتها الإدارة السيئة.

يمكن العمل بهذه التوصيات أن تحدث تحولاً جذريًا في واقع المياه بتعز؛ فبدلًا من الحلول الإسعافية المكلفة وغير المستدامة، يمكن أن تُبنى منظومة مائية لامركزية تعتمد على الجمع الذكي للمياه، وتوزيعها بعدالة، بما يُقلل الفاقد، ويُضاعف الكفاءة، ويمنح السكان دورًا مباشرًا في صيانة وإدارة مصادرهم الحيوية.

نبذة عن المؤلف: نهى عبدالله

باحثة ميدانية تهتم بالقضايا الاجتماعية والدفاع عن قيم العدالة والسلام في اليمن. عملت كمحررة في عدد من المنصات اليمنية، وشاركت في توثيق ورصد الانتهاكات لصالح منظمات حقوقية. تركز في عملها المهني والبحثي على إيصال صوت الضحايا، انطلاقًا من الإيمان العميق بحق الإنسان في الحرية والكرامة.

هذه الدراسة تأتي ضمن مشروع ممول من "صندوق العمل العاجل" (Urgent Action Fund)
بهدف تسليط الضوء على القضايا المناخية والبيئية وقضايا النساء

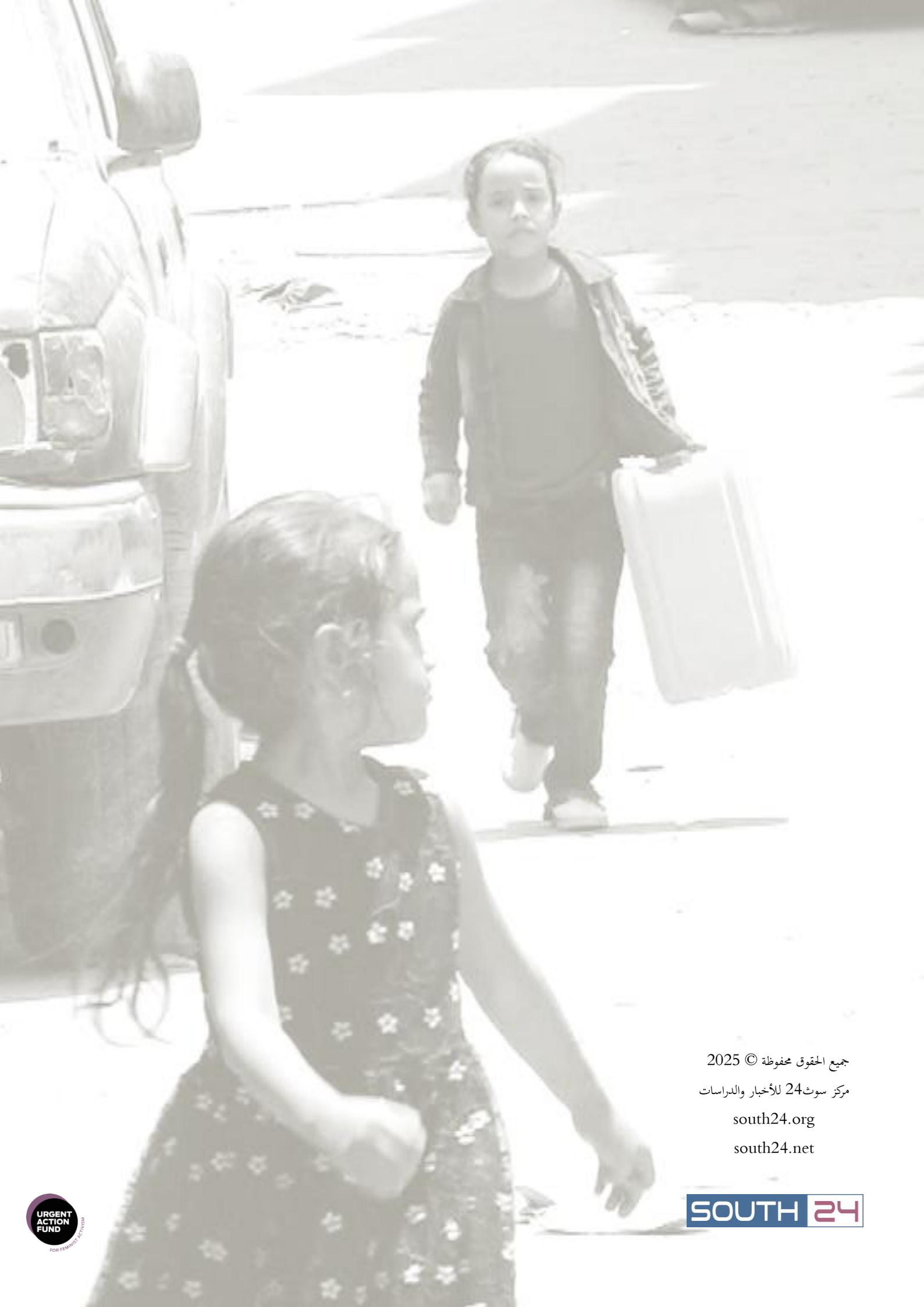

جميع الحقوق محفوظة © 2025
مركز سوث24 للأخبار والدراسات
south24.org
south24.net

URGENT ACTION FUND
FOR FEMINIST ACTIVISM

SOUTH 24